

Distr.: General
31 December 2007
Arabic
Original: English

الجمعية العامة

الدورة الثانية والستون



الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الثالثة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد علي (ماليزيا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد ساها

المحتويات

البند ١٢٨ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨ -

٢٠٠٩ (تابع)

حساب التنمية

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيبة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.



افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٠٥.

البند ١٢٨ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (تابع)

حساب التنمية (A/62/7/Add.6 و A/62/123 و A/62/466)

والخارجية بشأن إكمال المشاريع، تقدم الآن على نحو أحسن توقيتاً، كما تحسن الاتصال بالكيانات المنفذة.

٣ - وتناولت تقرير الأمين العام بشأن حساب التنمية (A/62/466)، فقالت إن الجزء الأول من التقرير استعرض أثر حساب التنمية من حيث أهدافه ومقاصده. ويهدف كل مشروع إلى إفادة عدد من البلدان النامية، وتشجيع التعاون بين هيئات الأمم المتحدة وكفالة الابتكار مع تحقيق أثر مستدام في ذات الوقت، واستخدام الموارد المتوفرة في البلدان النامية أساساً؛ وتحظى أيضاً بالتشجيع الأنشطة الإقليمية والأقاليمية. وأشارت إلى أن الفقرة ٢٢ من التقرير توجز الردود السبع الأكثر شيوعاً الواردة من الكيانات المنفذة فيما يتعلق بأهمية حساب التنمية، بينما تناقش الفقرات من ٣٢ حتى ٥٠ الأهداف والمقاصد الرئيسية الخمسة التي ترى الكيانات بصفة عامة أنه قد تم تحقيقها.

٤ - وأوضحت أنه في الجزء الثاني من التقرير، تعرضت الفقرة ٦٨ مرة أخرى إلى أنواع تدابير الكفاءة الست الرئيسية والتي حددت في الأصل في تقرير الأمين العام بشأن حساب التنمية (A/52/1009)، وتم الخلو إلى أنه على الرغم من أن تدابير الكفاءة قد تحقق مكاسب في مجال الإنتاجية، فمن المستحيل تحديدها كمياً، وقد تمت إعادتها للبرامج وأبواب الميزانية ذات الصلة بغية تحسين تنفيذ البرامج. وأوردت الفقرة ٧٨ عدداً من الخيارات لتحديد موارد إضافية لحساب التنمية، في حين تم إيراد الإجراء الذي أوصت به الجمعية العامة في الفقرة ٨٠.

٥ - السيد ساها (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): قال إن توصيات اللجنة الاستشارية بشأن تقرير الأمين العام قد وردت في الفقرتين ١٣ و ١٤ من تقريرها السابع (A/62/7/Add.6). وأشار إلى أن اللجنة الاستشارية تلاحظ أن الدعوات التي وجهتها الجمعية العامة

١ - السيدة فان بويرلي (مديرة شعبة تخطيط البرامج والميزانية) عرضت التقرير الخامس للأمين العام بشأن التقدم المحرز في تنفيذ المشاريع الممولة من حساب التنمية (A/62/123)، وقالت إن التقرير يقدم معلومات بشأن التقدم المحرز في ما يتعلق بحساب التنمية، وآخر المستجدات فيما يتعلق بإدارة الحساب وتنسيقه، واستعراضاً عاماً لسبل إدارته في المستقبل. وفي ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، بلغ عدد المشاريع التي نفذت أو الجاري تنفيذها ٩٠ مشروعاً بمبلغ مجموعه ٦٥ مليون دولار. وقد مولت المشاريع في الشرائح والمجموعات المقسمة حسب المواضيع المبينة في الجدول الوارد في الفقرة (١١): وقد أقفلت الآن الشرائح من ١ إلى ٣. وخفض المتوسط الأصلي لميزانية الشريحة من ٩٣٠.٠٠٠ دولار ليصبح ٦٥٠.٠٠٠ دولار في ضوء التجربة من أجل مواءمة القدرة على تنفيذ المشاريع في حدود الموارد المتاحة حالياً من الموظفين والالتزام بالإطار الزمني المحدد بأقل من أربع سنوات. وبزغ التنفيذ المشترك بين كيانات منفذين أو أكثر كوسيلة فعالة من حيث تكلفة التشغيل في شتى القطاعات والمناطق.

٢ - وأشارت إلى أن تصميم المشاريع الممولة من حساب التنمية قد تطور، فالكيانات المنفذة باتت الآن تتفهم الإطار المنطقي بشكل أفضل؛ وتحسنت نوعية المشاريع تحسناً كبيراً. وطبقاً لتوصية مجلس مراجعي الحسابات فإن تقارير التقدم المحرز في حساب التنمية، والتي تشمل التقييمات الختامية

كما ينبغي أن يُطلب إلى الأمين العام أن يحول إلى حساب التنمية الرصيد البالغ ٢٠ مليون دولار، والمتوفر للاستخدام طبقا للسلطة التقديرية المحدودة في شؤون الميزانية الممنوحة للأمين العام بموجب قرار الجمعية العامة ٢٨٣/٦٠.

٨ - السيد فيرمين (الجمهورية الدومينيكية): تكلم باسم مجموعة ريو، فقال إن أيا من طلبات الجمعية العامة إلى الأمين العام في قرارها ٢٥٢/٦١ لم تلق استجابة مرضية. ومضى قائلا إن مستوى الموارد المخصصة لحساب التنمية قد انخفض، من حيث القيمة الحقيقية، خلال فترات السنتين الخمس الماضية. وتتوقع مجموعة ريو أن تتلقى اقتراحا يأخذ في الحسبان على النحو الواجب اهتمام الدول الأعضاء ولا سيما النامية منها بهذه المسألة. وأضاف أن على الجمعية العامة أن تتخذ خلال هذه الدورة قرارا حاسما بزيادة مستوى الموارد بدرجة كبيرة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وعبر عن تأييد المجموعة التام لتوصيات اللجنة الاستشارية في هذا الصدد.

٩ - ومضى قائلا إنه بالرغم من أن حساب التنمية قد مول مشاريع في منطقة أمريكا اللاتينية، ولا سيما بدعم من اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، إلا أن ما يبعث على القلق أن المنطقة لم تتلق نصيبها العادل من الاهتمام. وشدد على ضرورة استمرار تلقي حساب التنمية للدعم لسببين هما أنه لا يمكن تحقيق السلام والأمن دون تنمية، ولأن حساب التنمية هو وسيلة أساسية لتنفيذ الولايات المتفق عليها في مؤتمرات القمة المتعلقة بالتنمية.

١٠ - السيد علوان كنفاني (فنزويلا): قال إن النقاش حول حساب التنمية قد أتاح الفرصة لدراسة كافة خيارات التمويل الممكنة لدعم جهود البلدان النامية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. إلا أن وفده لم يكن أمامه سوى أن يتفق مع اللجنة الاستشارية في أن الدعوات التي وجهتها الجمعية

إلى الأمين العام من أجل تحديد موارد إضافية تخصص لحساب التنمية لم تحظ بالتوفيق. ورأت اللجنة أن آلية تمويل الحساب، بتصميمها الحالي لم تثبت نجاحها. وعلاوة على ذلك فإن الخيارات الثلاث المقترحة في تقرير الأمين العام (A/62/466) لا تمثل حولا واقعية أو يعتمد عليها للمشكلة الأساسية المتمثلة في آلية التمويل. وتبعاً لقرارها ٥٦/٢٣٧ الذي أكدت فيه الجمعية العامة قرارها بإبقاء تنفيذ حساب التنمية قيد الاستعراض، فقد ترغب الجمعية في القيام باستعراض حساب التنمية بجميع جوانبه.

٦ - السيد حسين (باكستان): متكلما باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إن الأمين العام اقترح في تقريره في عام ١٩٩٧ المعنون "استعراض الأمم المتحدة: برنامج للإصلاح" (A/51/950)، إيجاد "عائد يوجه لأغراض التنمية" في حدود مبلغ ٢٠٠ مليون دولار، وها نحن بعد عشر سنوات ولم يتلق حساب التنمية سوى خمس شرائح متواضعة بلغت ١٣.٠٦٠.٠٠٠ دولار وذلك بالرغم من أن الأمين العام أكد أن المشاريع التي مولت من الحساب تلي أسمى معايير الكفاءة ولها أثر إيجابي في جهود التنمية في العديد من البلدان النامية.

٧ - وأشار إلى أن المجموعة تطلب إيضاحا لأسباب الحالة الباعثة على القلق الموصوفة في الجدول ٢ في تقرير الأمين العام (A/62/466). ومن المؤسف أن مبلغ الـ ٢,٥ مليون دولار الذي حددته الجمعية العامة في قرارها ٦١/٢٥٢ كمبلغ ينقل إلى حساب التنمية لم يحول بعد. وعلاوة على ذلك فإن الخيارات الثلاثة لتحديد موارد إضافية الواردة في الفقرة ٧٨ من التقرير ليست ذات قيمة عملية. وحيث أن التقرير يشير صراحة إلى أنه من غير المتوقع حدوث وفورات أو مكاسب ناتجة عن زيادة الكفاءة ذات قيمة، فيجب على الجمعية العامة أن تتخذ إجراء حاسما في هذه الدورة لتخصيص موارد لحساب التنمية في إطار الميزانية العادية،

٢٠٠٨-٢٠٠٩ عن عزمه على تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب، وحيث أن حساب التنمية يتيح وسيلة فعالة من حيث التكلفة لتمويل ذلك التعاون، فمن دواعي الحيرة ألا يتجاوز حساب التنمية مستوى ١٦ ٤٨٠ ٠٠٠ دولار، إذا أخذنا في الاعتبار أن الهدف الإرشادي الأصلي هو ٢٠٠ مليون دولار بحلول عام ٢٠٠٣، ولا سيما في ضوء الزيادة الكبيرة في الميزانية العادية. وأكد أن حساب التنمية يجب ألا يصبح كبش فداء للإسراف في أجزاء أخرى من المنظمة؛ بل يجب تعزيزه أكثر عن طريق معالجة أوجه القصور الناتجة إلى حد كبير عن عدم وجود نظام يحدد المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة. كما يجب استكشاف موارد تمويل يمكن التنبؤ بها ومستدامة، لأن الخيارات الثلاثة الواردة في التقرير غير واقعية وغير عملية. وأكد ضرورة بذل الجهد لزيادة الموارد المخصصة لحساب التنمية في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين المقبلة.

١٤ - السيد روزالاس دياز (نيكاراغوا): أشار إلى أن الجمعية العامة وجهت نداءها الأول إلى البلدان الصناعية لتخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي من أجل المساعدة الإنمائية في عام ١٩٧٠. وبعد أربعة عقود من ذلك، لم يتجاوز مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية ما نسبته ٠,٣٣ من الناتج المحلي الإجمالي، رغم التحديات الهائلة التي برزت خلال تلك الفترة. وأوضح إن كلا من تقليل آثار تغير المناخ والتكيف معه، على سبيل المثال، لهما صلة وثيقة بأنماط التنمية والاستهلاك وسياسات التنمية. وها نحن الآن في عام ٢٠٠٧، في منتصف الطريق نحو الوقت المحدد لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ولكن الحصاد المر هو أن المساعدة الإنمائية الرسمية قد تناقصت بالفعل منذ عام ٢٠٠٥، وسيكون مطلوباً توفير ٥٠ بليون دولار للوفاء بالالتزامات تجاه البلدان النامية.

العامة إلى الأمين العام لتحديد موارد إضافية تخصص للحساب لم تحظ بالتوفيق، وأن آلية تمويله لم تثبت نجاحها، ومن غير المحتمل أن تنمو قاعدة موارد الحساب. ولا يمكن لحساب التنمية أن يستمر اعتماداً على وفورات، لا وجود لها، من حسابات أخرى، أي اعتماداً على لا شيء. وطالب بضرورة زيادتها إلى المستوى الأصلي الذي اقترحه الأمين العام، عن طريق آليات فعالة، تشمل، على سبيل المثال، الأنصبة المقررة؛ كما يجب إيلاء نظر جاد لأن يحول إلى حساب التنمية رصيد المبلغ المتاح للاستخدام عملاً بالسلطة التقديرية المحدودة في شؤون الميزانية الممنوحة للأمين العام.

١١ - وأشار إلى ضرورة تذكير البلدان المتقدمة النمو بضرورة الوفاء بالتزاماتها بتقديم ٠,٧ من ناتجها المحلي الإجمالي إلى البلدان النامية. وحيث أنه لا يمكن تحقيق السلام والأمن دون تنمية، فينبغي إيلاء اهتمام أكبر للتنمية، التي هي في نهاية المطاف إحدى أعمدة الأمم المتحدة.

١٢ - السيد كريشنا سوامي (الهند): قال إن حساب التنمية له أهميته، لأنه إلى جانب برنامج التعاون التقني الممول من الموارد العادية، فإن الحساب يوفر الموارد العادية الوحيدة المخصصة للتعاون التقني لأغراض التنمية. وقد حظي الحساب بتأييد واضح من مديري البرامج، من خلال اللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، كما أشاد المستفيدون منه بأهميته وفائدته. وقال إن الأمين العام قد أشار في تقريره إلى أن الحساب قد أصبح أداة هامة قليلة التكلفة لبناء القدرات، إذ نتج عن ٧٠ في المائة من المشاريع المكتملة حلولاً دائمة للمشاكل التي تم التصدي لها: ولا يصدق هذا القول على أغلبية مشاريع البرامج الأخرى للمنظمة.

١٣ - واستطرد قائلاً إن الأمين العام قد عبّر في ملاحظاته الاستهلالية بشأن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين

١٥ - ومضى قائلا إن المبالغ المخصصة لحساب التنمية التي تبلغ فقط ٠,٣٧ في المائة من الميزانية المقترحة لفترة السنتين القادمة، تبعث على الضحك إذا ما قورنت بالهدف الأصلي البالغ ٢٠٠ مليون دولار، وحتى مبلغ الـ ٧ ملايين دولار المتاحة ليستخدمها الأمين العام طبقا لسلطته التقديرية المحدودة في شؤون الميزانية، لم توضع في الحساب. والموقف يبعث على الأسى بحق. وبناء على ذلك، فإن وفده يتفق تماما مع اللجنة الاستشارية في أن الوقت قد حان لاستعراض آليات تمويل الحساب وأن الخيارات الثلاثة التي اقترحها الأمين العام لا تشكل حولا واقعية أو يمكن الاعتماد عليها، ولم تتضمن التدبير الواضح: ألا وهو قيام الدول الأعضاء بتخصيص موارد في إطار الميزانية العادية.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٥.